

وكذا وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحول فهو لا ترجع الى وحدة واحدة هي المحول
 لكن المقدم نحو والتالي مثله فلما كان الواحد فان ترجعان الى وحدة الموضوع والوحدات لا رجعة ترجع الى وحدة
 المحول فالكل راجع الى وحدتين ولما رجع الى آه فردها المتأخرون اليها لكن المقدم نحو والتالي مثله فهو المطلوب **هـ**

محيرة الفقير

قرأت في الموضوع في التصديقات يوم الاثنين السابع عشر
 من صفر الحجة في سنة اربع مائة الفاضل المحقق الاثري في جملة
 وجوده وحررت فيه من التقرير الذي سمعت منه وقرأت
 هذا الشرح وان ابن ابي عمير سنة ١٢٤٦ سنة
 وانا الفقير السيد **محمد بن محمد** المدرس **هـ**
سنة ١٢٤٦

المحي بنز بوملكه مالك سنه
 ليس في الملك غيرك مالك
 في كماله ايتلك واصل
 انك قادر على ذلك

واما اندراج وحدة الزمان في المحول في القضية لانها لا تنسب للمحل الا الموضوع في زمانه لان زمانه فلو كان
 الزمان واحدا في المحول لان نسبة ذلك المحول الى الموضوع واقعة في زمانه ولو كان في زمانه لان زمانه لا ينسب للمحل
 الى الموضوع فلو كان الزمان واحدا في المحول لان زمانه لا ينسب للمحل الى الموضوع فلو كان الزمان واحدا في المحول لان زمانه لا ينسب للمحل
 للزمانه زمانه لو كان وقت كونه الزمان ما خوراه جانب المحول وكونه المحول واحدا في زمانه فلو كان ذلك
 ورد في الف راجع صاصلها الراد في بعضه في اخذ التقدير ان يتغير معين ما ثبت وبالعكس لفظه بان الراد الى وحدة النسبة
 في اشتراط الاختلاف في الحكمة واشتراط الاختلاف في الحكمة واما في هذا الراد بان النسبة تختلف
 باختلاف الموضوع في الحكم باختلاف الحكمة فالراد الى وحدة النسبة بانها في كل لغة حوارة ومنع الملازمة بان لا تكلف ان الحكمة
 كيفية الوقوع واللا وقوع والنسبة التي تسيطر وحدتها النسبة وتكون مختلف في النسبة وحدة الوقوع واللا وقوع بالضرورة
 وانما هذا مثلا لا يمكن اجتهادها الكذب فلا يتحقق لتناقضها وابطالها في زمانه الى ما تفتت وحدة النسبة باختلاف الزمان
 والمحل في كتابها فعدم تغيرها باختلاف كيفية الوقوع واللا وقوع بالامكان بالضرورة مثلا ترجيح بلانج وسر بطلانها فلو تغير في
 عدم تغيرها في بط